الأمم المتحدة

S/2015/866



Distr.: General
12 November 2015
Arabic
Original: English

التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما أنه مقدم أيضا عملا بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن والمؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/PRST/2014/17)، الذي طلب فيه إليّ أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال إحاطة شفوية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومن خلال تقرير وإحاطة في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢ - ويلخص هذا التقرير التطورات الرئيسية في منطقة الساحل في الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ويتضمن معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. ويتضمن أيضا معلومات عن الجهود المبذولة من أجل تعزيز الملكية الإقليمية وتوطيد الشراكة، وكذلك المبادرات والجهود التنسيقية الإقليمية والدولية المبذولة من أجل حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وهو يستند إلى التحليل الوارد في الإحاطة الشفوية التي قدمها مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل إلى مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر، S/PV.7335).

ثانيا - الاتجاهات الناشئة في منطقة الساحل

٣ - لا تزال الحالة في منطقة الساحل تشكل مصدر قلق. كما لا تزال العمليات الانتخابية تشكل مصدر توتر في بلدان الساحل. ولا تزال كذلك الحالة الأمنية غير مستقرة،





مع استمرار الأزمتين في ليبيا ومالي، واستمرار الاتجار غير المشروع والإرهاب اللذين يشكلان خطرين رئيسيين يهددان الأمن الإقليمي. ولا تزال التحديات في مجالي الحوكمة والأمن، إلى جانب آثار تغير المناخ، عوامل تسهم في تردي الحالة الإنسانية في منطقة الساحل، حيث يرتفع عدد السكان المشردين ومن هم في حاجة إلى الإغاثة الإنسانية. وفضلا عن ذلك، لا يزال تمويل المساعدة الإنسانية غير كاف.

ألف - الاتجاهات في مجالي السياسة والحوكمة

٤ - لا تزال الحوكمة الديمقراطية هشة في معظم بلدان الساحل. ولا تزال عمليات الانتقال السياسي والعمليات الانتخابية في المنطقة تشكل مصدر توتر واضطرابات محتملة، كما يتضح ذلك من عملية الانتقال المعقدة الجارية في بوركينا فاسو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، كان توقيع اتفاق السلام في مالي في منتصف عام ٢٠١٥ تطورا هاما بالنسبة لعملية تحقيق الاستقرار في البلد والاستقرار العام في المنطقة.

٥ - وينبغي تعزيز مشاركة شرائح معينة من السكان، بما في ذلك فئات الشباب والنساء والأقليات والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق النائية، في الحياة السياسية في جميع أنحاء المنطقة. ولا تزال الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشباب والنساء في منطقة الساحل تشكل تحديا كبيرا. فعلى الرغم من أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في منطقة الساحل تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، لا يشارك الشباب بصورة منهجية في عمليات صنع القرار في معظم بلدان المنطقة. ويواجه أيضا الشباب عوائق كبيرة تحول دون اندماجهم الاجتماعي - الاقتصادي، ويعانون من ارتفاع معدلات البطالة.

٦ - وتواجه النساء تحديات اجتماعية وثقافية تعوق وصولهن إلى الموارد والفرص الاقتصادية ومشاركتهن في الحياة السياسية. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان وعلى مستوى الوزارات ١٤ و ١٩ في المائة على التوالي في كل من بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر. ولا تزال هذه النسب أقل كثيرا من المستوى الأدنى لتمثيل المرأة المقدر بنسبة ٣٠ في المائة في مجال صنع القرار، المنصوص عليه في إعلان ومنهاج عمل بيجين، والمادة ٤ (ل) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ومبدأ التكافؤ بنسبة ٥٠/٥٠. ويمكن أن يؤثر العمل الإيجابي، بما في ذلك تطبيق نظام الحصص، إيجابيا على المشاركة السياسية للمرأة. وعلى سبيل المثال، ففي السنغال، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من ٢٢,٧ في المائة إلى ٤٢,٧ في المائة نتيجة للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٢ بعد اعتماد قانون في عام ٢٠١٠ ينص على المساواة المطلقة بين الجنسين في جميع المؤسسات العامة

المنتخبة كليا أو جزئيا. وتحسن أيضا تمثيل المرأة في البرلمان في موريتانيا والنيجر عقب اعتماد قانون يحدد حصص تمثيل المرأة في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٠ على التوالي. و لم تحدد حتى الآن تشاد ومالي أي حصص لتمثيل المرأة في صنع القرار، في حين أن النسبة المعتمدة في موريتانيا (٢٠ في المائة) وفي النيجر (١٠ في المائة) تقل عن مستوى التمثيل الأدنى المحدد بنسبة ٣٠ في المائة، كما لا تزال بوركينا فاسو لم تصل بعد إلى المستوى المحدد في نظام حصصها الوطني (٣٠ في المائة).

٧ - ولا تزال دول منطقة الساحل تواجه تحديات كبيرة على مستوى ممارسة السلطة الحكومية بفعالية على كامل أراضيها وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الصحراوية والمناطق شبه القاحلة المحيطة بالمدن، مما جعلهم يشعرون بإهمال وتهميش الحكومات المركزية لهم. وفي محاولة لمعالجة هذا الوضع، قررت معظم بلدان الساحل الأخذ بنظام حكم لامركزي. ومع ذلك يواجه العديد من هذه البلدان، من الناحية العملية، تحديات في إرساء مؤسسات محلية قادرة على أداء وظائفها. و لم يستكمل العديد من هذه البلدان النصوص المتعلقة بتطبيق اللامركزية بتدابير تنفيذية كافية، بينما لا تزال عمليات نقل الموارد البشرية والمالية وتنمية القدرات المحلية محدودة.

باء - الاتجاهات الأمنية

٨ - لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. ومما يثير القلق بشكل خاص الأوضاع السائدة في ليبيا ومالي والتهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية، والزيادة في الاتجار بالمخدرات والارتفاع الحاد في أعداد المهاجرين غير القانونيين.

٩ - وعلى الرغم من العملية السياسية الجاري تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة في ليبيا والتوقيع على اتفاق سلام في مالي، لا تزال الأوضاع الأمنية في البلدين تشكل خطرا على الاستقرار الإقليمي. ولا تزال ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل، بما فيها تلك التي يُزعم أن لها علاقات بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. وتواصل الجزائر وتونس مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة غير المشروعة على طول حدودهما الوطنية مع ليبيا وتعترضان قوافل الإرهابيين المحملين بالأسلحة والذخائر والمتفجرات. ومع ذلك، فإن عدم وجود آليات وطنية قوية لرصد الأسلحة يشكل أيضا مصدرا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار.

١٠ - وفي مالي، كثفت الجماعات الإرهابية الهجمات غير المتناظرة في الشمال والجنوب، وانتقلت كذلك في اتجاه الجنوب وشنت هجمات في الوسط، شملت العاصمة باماكو وعلى الحدود مع بوركينا فاسو وموريتانيا، وفي الجنوب في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار. وأعلنت جماعة متطرفة عنيفة جديدة هي جبهة تحرير ماسينا، مسؤوليتها عن الهجوم المسلح على بلدة تيننكو في منطقة موبتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويُشتبه أيضا في أنها هي التي ارتكبت الهجمات الأخرى في وسط مالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أعلنت أيضا جماعات تنشط في شمال مالي مسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية التي نُفذت في البلدان المجاورة، بما في ذلك الجزائر وبوركينا فاسو والنيجر.

١١ - وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، كثّفت جماعة بوكو حرام الإرهابية عملياتها، في الكاميرون وتشاد، والنيجر، وفي الشمال الشرقي من نيجيريا، مما أدى إلى تشريد ما يزيد عن ٢,١ مليون شخص في الداخل في نيجيريا ولجوء ٠٠٠ ٢٠٠ شخص إلى الكاميرون وتشاد والنيجر. وارتكبت هذه الجماعة انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف والاغتصاب، واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية، بما في ذلك عمليات التفجير الانتحاري، وتدمير الممتلكات. وفصلت تنظيم بوكو حرام المتمرد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣ طفل عن أسرهم في منطقة شمال شرق نيجيريا وحدها. وللتصدي بفعالية للهجمات التي تشنها هذه الجماعة، أنشأت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وكذلك بنن فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، المكونة من ٧٠٠ ٨ جندي، والتي بدأت تنفذ عمليات ضد جماعة بوكو حرام.

١٢ - ولا تزال منطقة الساحل هي مركز الاتجار بالمخدرات، وتضم شبكات تمتد إلى غرب أفريقيا وإلى شمال أفريقيا. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالمواد، بما في ذلك السجائر والمخدرات والمهاجرين، يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي، وذلك بسبب ضلوع المجموعات المسلحة والحركات الإرهابية في هذا النشاط، فضلا عن تنافسها على مراقبة طرق التهريب. وتوفر الجماعات المسلحة خدمات الأمن والحراسة لقوافل الاتجار في جميع أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرتها مقابل مبالغ كبيرة من المال. ويؤثر ذلك سلبا على عملية السلام في مالي، بسبب المكاسب المالية الكبيرة التي تتحقق من الاتجار غير المشروع. وفي عام ٢٠١٤، ضبطت السلطات في مالي ما لا يقل عن ٣,٦ أطنان من الكوكايين و ٤,٧ أطنان من القنب.

١٣ - وتحتل منطقة الساحل أيضا موقع الصدارة في الإتجار بالبشر والهجرة الجماعية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا وأوروبا. فالمنطقة هي نقطة انطلاق وممرّ

عبور المهاجرين غير الشرعيين والمشردين قسرا الباحثين عن السلامة والحماية في الخارج. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة، بناء على أقوال السلطات المحلية في أغاديز (شمال النيجر)، أن ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ مهاجر ومشرد قسرا يدخلون الأراضي الليبية عن طريق شمال النيجر كل أسبوع. وغالبا ما يضطر هؤلاء المهاجرين إلى دفع مبالغ كبيرة من المال لشبكات التهريب لتمكينهم من عبور مناطق شاسعة ومحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك في ليبيا، من أجل الوصول إلى قوارب تقلهم إلى أوروبا. ومن العوامل الرئيسية التي تدفعهم إلى الهجرة والتشرد القسري التدهور البيئي، والاختلالات التجارية، وضعف التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وضعف الحكم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام الأمن والتزاعات التي طال أمدها.

١٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلقت فرنسا عملية بارخان (Barkhane) لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ودفعت بقوة عسكرية يصل قوامها إلى ٣ ٥٠٠ جندي تمركزوا في عدة قواعد في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا والنيجر. وأسفرت عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها عملية بارخان في شراكة مع بلدان الساحل، عن قتل أو اعتقال أكثر من ١٠٠ إرهابي في سنة واحدة، والحد من القدرات التشغيلية للجماعات الإرهابية. وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٤، وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نفذت بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا والنيجر ثماني عمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود، بدعم من عملية بارخان، ونسقتها من خلال عقد اجتماعات فصلية لنواب رؤساء أركان الدفاع المسؤولين عن العمليات واجتماعات نصف سنوية لرؤساء أركان الدفاع في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتدعم أيضا عملية بارخان الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، وساهمت في تحقيق الاستقرار في مالي بالتعاون مع الجيش المالي وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية.

جيم - الاتجاهات الإنسانية

١٥ - لا يزال العنف المرتبط بالتزاع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والأوبئة، والكوارث الطبيعية هي العوامل الرئيسية وراء الاحتياجات الإنسانية. وبسبب ضعف المحاصيل في أجزاء من منطقة الساحل في عام ٢٠١٤، وانعدام الأمن والنزاع، تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وتدهورت جدا حالة الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية في جنوب موريتانيا، في حين أدى تأخر الأمطار وعدم انتظامها في عام ٢٠١٤ إلى إطالة موسم الجفاف على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء مالي، وشمال السنغال وشرق تشاد. ويعيش قرابة ٥ ملايين شخص في ظل انعدام الأمن الغذائي في منطقة حوض بحيرة تشاد نتيجة العنف

الذي تمارسه جماعة بوكو حرام. وفي منطقة الساحل، يتعرض ٥,٨ ملايين طفل دون سن الخامسة لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد أو المتوسط. وفي ذروة موسم الجفاف، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، زاد عدد الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي عن ٢٠ مليون شخص وبلغ عدد من هم في حاجة إلى المساعدة الغذائية في جميع أنحاء المنطقة ٤,٤ ملايين شخص، أي أن عددهم زاد زيادة كبيرة بعد أن كان ٢,٥ مليون شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٦ - وفي حين شهد العديد من بلدان الساحل هطول أمطار بنسب مقبولة خلال موسم الأمطار الحالي، ألحقت الفيضانات أضرارا بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في بوركينا فاسو وسيراليون والنيجر ونيجيريا، ودمرت أكثر من ٧٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. وهناك مخاوف من احتمال أن تشجع النباتات المنتعشة بفضل الأمطار تكاثر الجراد الصحراوي في أجزاء معينة من منطقة الساحل. ويستمر تفشي أنفلونزا الطيور في أجزاء من غرب أفريقيا، حيث تسرّبت إلى بوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كانت ٤٩٠ مزرعة و ١,٧ مليون طير قد تضررت من الفيروس في نيجيريا وحدها. وظلت الأوبئة والأمراض المتكررة مثل الكوليرا والحصبة والتهاب السحايا، والأمراض المتوطنة مثل الملاريا، تشكل تحديات كبرى للصحة العامة في جميع أنحاء منطقة الساحل. وكان تفشي فيروس إيبولا الذي اجتاح بعض البلدان المجاورة لمنطقة الساحل بمثابة رسالة تذكير قوية بالحاجة الملحة إلى تعزيز النظم الصحية.

١٧ - ويبلغ حاليا عدد السكان الذين اقتُلعوا من ديارهم في جميع أنحاء المنطقة، ٤,٤ ملايين شخص، وبذلك يكون عددهم قد زاد زيادة حادة بعد أن كان ١,٦ مليون شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وظلت المجتمعات المحلية في شمال مالي تشهد وضعا هشا للغاية للسنة الثالثة على التوالي، في ظل آفاق قاتمة فيما يخص عودة اللاجئين أو تحسين الخدمات العامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أدى النزاع الدائر في حوض بحيرة تشاد إلى تشريد ما يزيد على ٢,٥ مليون شخص كان من بينهم ٢,١ مليون شخص في نيجيريا، وهو ما يجعل أزمة التشرد هذه ثاني أكبر أزمة في القارة. ويمس ذلك الأطفال بشكل خاص، حيث يقدر عدد المشردين منهم حاليا في نيجيريا والبلدان المجاورة بـ ١,٤ مليون طفل. أما التدابير الأمنية، لا سيما إغلاق الحدود، فقد أثرت بشدة على الأنشطة الاقتصادية والتجارة، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية والسلع الأساسية. وازدادت سبل العيش والأمن الغذائي للأسر المعيشية تدهورا بسبب الحظر المفروض على الصيد في بحيرة تشاد.

١٨ - وتهدف خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى تلبية الاحتياجات الحادة والمزمنة من خلال مبادرات إنقاذ الحياة وبناء القدرة على التكيف، بما في ذلك بناء قدرات الحكومات وإشراك الجهات الفاعلة في التنمية بقوة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدمت الجهات المانحة إلى المنطقة ما يزيد قليلا على ٧٥٦ مليون دولار من أصل قيمة النداء البالغة ١,٩ بليون دولار، الذي شهد زيادة حادة مقارنة بنداء عام ٢٠١٤ البالغ ١,٤ بليون دولار. ولا تزال البرامج الإنسانية في منطقة الساحل تعاني من نقص التمويل، مما يعوق أنشطة الوقاية وتلبية الاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب. ويتسم التمويل أيضا بالتفاوت بين القطاعات، حيث تتخلف قطاعات التعليم والمياه والنظافة الصحية والمرافق الصحية والصحة عن الركب إذ تحصل على أقل من ٣٠ في المائة من احتياجاتها.

ثالثا - تعزيز الملكية وتوطيد الشراكة

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مبعوثتي الخاصة بذل الجهود من أجل تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة في منطقة الساحل في إطار الاستراتيجية المتكاملة. وظلت اللجنة التوجيهية بمثابة المحفل الرئيسي للتنسيق الداخلي فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ الاستراتيجية. وقد ركزت اللجنة على النهوض بتنفيذ المشاريع، وتعزيز ملكية الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والوطني، ومواءمة الأنشطة البرنامجية مع السياق السياسي والأمني المتغير في المنطقة.

٢٠ - ومن أجل تعزيز الملكية والتعاون مع بلدان المنطقة، أجرت مبعوثتي الخاصة عدة زيارات إلى خمسة من البلدان ذات الأولوية، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وقد استغلت أيضا هذه الزيارات لتوفير الدعم والتوجيه للأفرقة القطرية للأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، والتشديد على أهمية اتباع نهج إقليمي لمواجهة التحديات الشاملة لعدة قطاعات في منطقة الساحل.

٢١ - وأجرت الأمم المتحدة سلسلة من المشاورات مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأمانتها الدائمة، مما ساعد على تعزيز التآزر بين الاستراتيجية المتكاملة وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأدى إلى وضع خريطة طريق لتعزيز التعاون بين الكيانين. وتنص خريطة الطريق على صياغة المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها بصورة مشتركة.

رابعا - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مبعوثتي الخاصة بوضع آليات للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة من قبيل تقديم الدعم التقني إلى المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة من أجل وضع المشاريع الإقليمية واتفاقات التعاون بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية. وقد أتاح ذلك تحقيق تقدم ملموس في مجال تحديد وصوغ وتنفيذ المشاريع على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ألف - الدور القيادي والتيسيري لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل

٢٣ - سعيا إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، أيدت مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل مفهوم ''المشاريع الرئيسية'' الإقليمية، وهي عبارة عن مشاريع عالية الأثر وبارزة صُمِّمت خصيصا كمبادرات عابرة للحدود. ويقدم مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل الدعم الفني إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية في مجال وضع المشاريع.

٢٤ - وحسّن المكتب بأدوات الاتصال التي يستخدمها بهدف إبقاء الضوء مسلطا على التحديات الإقليمية التي تواجهها منطقة الساحل، وزيادة إبراز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وأطلق المكتب موقعا شبكيا وأصدر مجلة إلكترونية فصلية، وكلاهما يُستخدم في نشر المعلومات عن تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة وتسليط الأضواء على التحديات والنجاحات.

٢٥ - وبقيادة مبعوثتي الخاصة، قدمت الأمم المتحدة أيضا الدعم المباشر إلى بلدان الساحل والمنظمات الإقليمية في المسائل الشاملة، مثل منع التشدد والتطرف العنيف ومكافحتهما، وتعزيز دور المرأة في مواجهة التحديات القائمة في منطقة الساحل.

٢٦ - وأجرى مكتب مبعوثتي الخاصة، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية، دراسة إقليمية لتحليل السياق الذي يستمر فيه ازدهار التشدد والتطرف العنيف. ويجري حاليا ترجمة التوصيات الرئيسية في التقرير إلى مشاريع ملموسة لمنع ومكافحة التشدد والتطرف العنيف في منطقة الساحل.

٢٧ - وساعد المكتب أيضا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن التشدد والتطرف العنيف في منطقة الساحل، في نيامي، في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥. وحضر الاجتماع وزراء الشؤون الأمنية والدينية وخبراء من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وشركاء إقليميون ودوليون. وناقش المشاركون

التدابير الملموسة المتخذة لمكافحة التشدد والتطرف العنيف، واعتمدوا إعلانا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن مكافحة التشدد والتطرف العنيف في منطقة الساحل. والإعلان هو التزام من جانب بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل باتباع نهج كلي في التصدي للتشدد والتطرف العنيف، من خلال تعزيز الأطر القانونية وبناء القدرات لدى الزعماء الدينيين وضمان ممارسة الرقابة المناسبة على مؤسسات التعليم الديني. وهو يركز أيضا على إتاحة الفرص للشباب والنساء، ومنع التشدد في مناطق الاحتجاز، وبناء قدرة مؤسسات الدولة على تثقيف السكان، وتثبيط النداءات العامة المحرضة على التطرف العنيف. ومما يكتسي أهمية بالغة أن الإعلان نص أيضا على إنشاء خلية إقليمية لمنع التشدد في إطار الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية في نواكشوط، بدعم من الأمم المتحدة.

باء - حالة البرامج والمشاريع الإقليمية

٢٨ - لقد تم إعداد ما مجموعه ١٩ مشروعا إقليميا بالتعاون الوثيق مع شركاء دوليين وجهات مانحة على الصعيد الثنائي في إطار الاستراتيجية المتكاملة، بما في ذلك أربعة مشاريع في إطار ركيزة الحوكمة، وخمسة مشاريع في إطار ركيزة الأمن، وعشرة مشاريع في إطار ركيزة القدرة على التكيف. وصُنِّفت ثلاثة مشاريع في كل ركيزة على حدة على أنها مشاريع ”رئيسية“ ينبغي إعطاؤها الأولوية في التنفيذ. وتركز هذه المشاريع على جملة مسائل منها إدارة الحدود، وانعدام الأمن والتطرف العنيف، والاحتكام إلى العدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعابرة للحدود، ومراقبة الأسلحة الصغيرة، والرعي المتسم بالقدرة على التكيف مع المناخ، والعوائد الديمغرافية، وتمكين المرأة اقتصادياً.

٢٩ - وفي إطار ركيزة الحوكمة، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع رئيسي عن ”إدارة الحدود والمجتمعات المحلية المقيمة بالمناطق الحدودية في منطقة الساحل“ في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وذلك بهدف تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المناطق الحدودية، وبناء قدرات أجهزة مراقبة الحدود والتصدي لانعدام الأمن، بوسائل منها تعزيز الأمن الغذائي عن طريق النشاط التجاري التي تضطلع بها النساء عبر الحدود.

٣٠ - وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مشروعا عنوانه ”دراسات لتصورات عوامل انعدام الأمن والتطرف العنيف في المناطق الحدودية في منطقة الساحل“، ترمي إلى تقييم تصورات المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية لعوامل التشدد والتطرف العنيف وانعدام الأمن في ثمانية من بلدان الساحل. وسوف يُسترشد بنتائج هذه المشروع الرئيسي في وضع نُهج استراتيجية وبرنامجية محددة

السياق إزاء النهوض بخطة التنمية والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وحصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أيضا على تمويل جزئي، من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لمشروع بشأن تعزيز قدرات ست دول في منطقة الساحل في مجال تنسيق مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، من المقرر البدء في تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في النيجر.

٣١ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنفيذ مشروع إقليمي يهدف إلى مكافحة التمييز ضد المرأة وزيادة مشاركتها في العمليات الديمقراطية. ويعالج المشروع مسألة القوالب النمطية الجنسانية، كما يشجع المساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام من خلال تعزيز مكانة النساء المشاركات في الحياة العامة والحياة السياسية. ويغطي المشروع أربعة بلدان، هي بوركينا فاسو والسنغال وغامبيا والنيجر.

٣٢ - وفي إطار ركيزة الأمن، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ برنامجه الرئيسي لمنطقة الساحل الذي يركز على أنشطة بناء القدرات في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر في مجالي منع الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب جهوده على تدريب موظفي إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وتعزيز وحدات الاستخبارات المالية وتدابير مكافحة غسل الأموال، وتحسين إدارة الحدود، وتيسير تبادل المعلومات فيما بين موظفي قطاع العدل. ونفذ المكتب ١٤٥ نشاطا شمل نحو ٥٠٠ ٤ مستفيد مباشرة في المنطقة. وأيد المكتب أيضا اعتماد قانون يتعلق بالمعونة القانونية في موريتانيا، واعتماد قانون يتعلق بالاتجار بالبشر في النيجر.

٣٣ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بسلسلة من الدراسات الاستقصائية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلدان الساحل الأساسية، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وفي الدول المجاورة المتمثلة في جمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والكاميرون ونيجيريا. وأُطلقت المبادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ومن المتوقع وضعها في صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يسفر تنفيذ المشروع عن إعداد توصيات عملية بشأن الحد من الأسلحة الصغيرة ومراقبتها تستجيب للاحتياجات الفعلية لكل بلد على حدة وللمنطقة دون الإقليمية، وعن تحسين القدرة على مواجهة التحديات التي تطرحها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٣٤ - ويعمل المركز الإقليمي أيضا، منذ عام ٢٠١٤، على تنفيذ مشروعٍ رئيسي بشأن ''المساعدة التقنية من أجل تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة وأمنها المادي وإدارة المخزونات

في منطقة الساحل''، وقد تم الحصول على تمويل جزئي لهذا المشروع. ويغطي المشروع أساسا بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

٣٥ - وفي إطار ركيزة القدرة على التكيف، وافق البنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على برنامج رئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تمكين المرأة والعوائد الديمغرافية في منطقة الساحل، تقدر تكلفته الإجمالية بمبلغ ٢٠٧ ملايين دولار. ويهدف البرنامج إلى تحسين مدى توافر سلع الصحة الإنجابية وتيسير تكلفتها، وتعزيز مراكز التدريب المتخصصة في مجال تقديم خدمات القبالة والتمريض في المناطق الريفية، والقيام بتجارب نموذجية وتبادل المعارف بشأن المبادرات المتعلقة بالفتيات المراهقات. وبدأ التنفيذ وعقد اجتماعات فنية وتحضيرية في مطلع عام ٢٠١٥ بشأن جملة من المواضيع منها الموارد البشرية في مجال الصحة (شباط/فبراير ٢٠١٥) وتمكين الفتاة والمرأة (آذار/مارس ٢٠١٥). وقامت كل الحكومات المعنية، أي بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر، بتوقيع اتفاقات التمويل مع البنك الدولي، من أجل تنفيذ البرنامج كل في بلده.

٣٦ - وتقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنفيذ مشروعٍ عن ''إدارة المعلومات، وتحليل المخاطر ومواطن الضعف، وقياس مدى القدرة على التكيف''، وهو يهدف إلى تسهيل وضع برامج متعددة القطاعات تتسم بالفعالية والكفاءة استنادا إلى تحليل متماسك للمخاطر ومواطن الضعف المتعددة التي تؤثر على الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والنظم في منطقة الساحل. ويدعم هذا المشروع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ويجري تنفيذه في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال.

٣٧ - وتقوم العديد من وكالات الأمم المتحدة بتوفير الدعم التقني والمالي من أجل تنفيذ المبادرة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا بقيادة الاتحاد الأوروبي (التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التعافي)، على الصعيدين القطري والإقليمي. وهذه المبادرة هي برنامج جامع يتعلق بالقدرة على التكيف يجمع بين التدخلات في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية، وذلك بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، على الصعيد الإقليمي.

جيم - حالة البرامج والمشاريع الوطنية

٣٨ - يتواصل تنفيذ المشاريع الوطنية أساسا ضمن الأطر الوطنية لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومع أن بعض الأطر تعود إلى ما قبل وضع الاستراتيجية المتكاملة، فقد

بُذلت جهود متضافرة لمواءمتها مع هذه الأخيرة. وقد أدى ذلك في بعض البلدان، إلى تقارب تصل نسبته إلى ٨٠ في المائة بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالفعل، تشير بالفعل خريطتي الطريق المتعلقتين بتنقيح إطاري عمل المساعدة الإنمائية في تشاد وموريتانيا إلى الاستراتيجيةَ المتكاملة بوصفها أهم وثيقة استراتيجية توجه جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذين البلدين.

٣٩ - وفيما يتعلق بالحوكمة، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع في بوركينا فاسو، وهي تشمل مشروعا تبلغ قيمته ٥ ملايين دولار لدعم الحكم الرشيد تموله اليابان، ومشروعا تبلغ قيمته ٥ ملايين دولار لتقديم الدعم الانتخابي يشترك في تمويله كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسويسرا والسويد، ومشروعا بشأن المساءلة الاجتماعية تنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا على تنفيذ سلسلة من المشاريع الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

٤٠ - وأعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، مشروعا لتقديم الدعم الانتخابي في النيجر تبلغ قيمته ١٥,٩ مليون دولار تمت المصادقة عليه على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك يجري حاليا تنفيذ مشروع تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار للتسجيل البيومتري للناخبين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وافق صندوق بناء السلام على خطة أولويات جديدة لبناء السلام تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار تشمل مبلغا يصل إلى ١ مليون دولار لتهيئة بيئة مواتية لبناء السلام في البلد.

٤١ - وفي تشاد، خصص البرنامج الإنمائي مبلغا قدره ٢٥ مليون دولار لدعم الانتخابات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقوم البرنامج الإنمائي حاليا بتنفيذ مشروعين تبلغ قيمتهما ١٥ مليون دولار في مجال منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. وفي موريتانيا، اكتمل تنفيذ مشروع بشأن وضع إطار ملائم لتنمية الطاقة المتجددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأُطلقت خمسة مشاريع جديدة تناهز ميزانيتها الإجمالية ٢,٧ مليون دولار، ويتواصل بالتوازي مع ذلك تنفيذ ٢٢ مشروعا آخر انطلقت قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير، تفوق ميزانياتها مجتمعة ٢٦ مليون دولار. وتغطي هذه المشاريع مجالات متنوعة، تشمل، في جملة أمور، توفير الحماية القانونية للاجئين، وبناء القدرات في مجالات توطيد

السلام وفي قطاع العدل، ومكافحة التطرف العنيف، وتطوير الهياكل الأساسية وإصلاحها، وصحة الأم والصحة الإنجابية.

٤٢ - وفي مالي، أطلقت البعثة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها باستمرار دعما للعملية السياسية والأمنية، مشروعا سريع الأثر من أجل إنشاء ودعم شبكة لكبار السن لتحقيق المصالحة والسلام في غوندام، في منطقة تمبوكتو. وتقوم أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبرنامج الإنمائي بتنفيذ مشروع مشترك تبلغ ميزانيته ٢,١ مليون دولار، ممول من صندوق بناء السلام الغرض منه بناء قدرات المرأة والشباب في منطقتي غاو وتمبوكتو في مجال التكليف في مواجهة التراع.

٤٣ - وفي إطار الركيزة الأمنية، يتواصل في بوركينا فاسو تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالأمن الحضري وكذلك المشاريع المتعلقة بإدارة الأسلحة الصغيرة. وفي النيجر، يتواصل تنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال الأمن، بما في ذلك مشروع تبلغ قيمته ١,٧ مليون دولار لدعم الوكالات الأمنية ومشروع لإدارة الأسلحة الصغيرة. وفي إطار خطة الأولويات الجديدة لبناء السلام التي يمولها صندوق بناء السلام، تم تخصيص ميزانية قدرها ٣,٦ ملايين دولار للأنشطة الهادفة إلى دعم أمن المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية للنيجر.

٤٤ - وفي تشاد، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار، يركز اثنان منها على إدارة الحدود والمجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الحدودية بينما يركز الثالث على الألغام الأرضية. ويشترك في تنفيذ هذه المشاريع كل من المنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي موريتانيا، أُطلق مشروعان جديدان تبلغ ميزانيتهما الإجمالية ٢,٤ مليون دولار، يتعلق أحدهما بالتعاون والتنسيق الدوليين في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة الحدود، ويتعلق الآخر ببناء القدرات في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتدفقات الأشخاص عبر الحدود. ويتواصل أيضا تنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى في مجال تعزيز القدرات الوطنية على إدارة ومراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب، أُطلقت قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير، وتبلغ ميزانيتها الإجمالية حوالي ٣,٢ ملايين دولار.

٤٥ - وفي مالي، دربت البعثة ما مجموعه ٦١٥ ٤ فردا من موظفي إنفاذ القانون في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وشرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ مشروع تبلغ ميزانيته ٢,٩٩ مليون دولار بشأن بناء الثقة من خلال دعم عملية الإيواء في كيدال. وسيُشرع في أشغال البناء في ستة مواقع للإيواء حالما توافق الأطراف المعنية رسميا على المواقع. وتقوم أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق

الأمم المتحدة للسكان والبعثة بتنفيذ برنامج لتحسين وصول النساء ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في عملية بناء السلام في مالي إلى العدالة والأمن.

٤٦ - وفي إطار ركيزة القدرة على التكيف، يجري حاليا تنفيذ مشاريع تفوق قيمتها ١٠٠ مليون دولار في بوركينا فاسو. وتركز هذه المشاريع أساسا على التغذية، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والزراعة، والخدمات المقدمة للسكان، والمساعدات الإنسانية. وحفاظا على سبل العيش الزراعية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لـ ٠٠٠ ٧ أسرة معيشية من خلال تحويلات نقدية غير مشروطة، وكذلك بالترويج للمدخلات الزراعية في المعارض التجارية. وشرعت منظمة العمل الدولية في تنفيذ مشروع بشأن ”تنقيح سياسة العمل الوطنية: التركيز على الميزَنة المراعية لتوفير العمالة“. ويهدف هذا المشروع إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز العمالة، ولا سيما عمالة الشباب والنساء، عن طريق الميزنة ورصد وتقييم السياسات في جميع القطاعات الاقتصادية.

٤٧ - ويجري حاليا تنفيذ مشاريع تفوق قيمتها ١,٢ بليون دولار من أجل بناء القدرة على التكيف في تشاد. وتشمل هذه المشاريع تقديمَ المساعدة إلى العائدين من جمهورية أفريقيا الوسطى، وبناء القدرات من أجل زيادة قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، والوقاية من أخطار الكوارث وإدارتها وتوفير الحماية الاجتماعية، وكذلك التحويلات النقدية. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة الأسر المعيشية الريفية من خلال توزيع المساعدات النقدية والمدخلات الزراعية والماشية.

٤٨ - وفي موريتانيا، اكتمل تنفيذ مشروع يتعلق بمعالجة سوء التغذية الحاد ومشروع آخر يتعلق بمراقبة الأمراض المرتبطة بالأوبئة، تفوق ميزانيتهما الإجمالية ١,٥ مليون دولار. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أُطلق مشروعان آخران تفوق تكلفتهما الإجمالية ٦,٧ ملايين دولار، يركز أحدهما على تعزيز قدرات المجتمعات الزراعية الرعوية على إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، ويدعم الثاني الأنشطة الإنسانية والأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف من أجل معالجة مشكلة سوء التغذية. ويتواصل أيضا تنفيذ ١٣ مشروعا آخر تفوق ميزانياتها الإجمالية ٣٢ مليون دولار (بدأ تنفيذ هذه المشاريع قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير). وتشمل المجالات التي تغطيها هذه المشاريع مكافحة العنف الجنساني، وحماية اللاجئين، والأنشطة المدرة للدخل الموجَّهة للاجئين وللمجتمعات المحلية. وتدعم هذه المشاريع أيضا استقرار المجتمعات المحلية من خلال تشجيع الأنشطة الزراعية والرعوية في غير مواسمها بسبل من بينها نظم القسائم للحصول على علف الحيوانات،

وتعزيز القدرات الوطنية في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها، وحماية الأطفال والنساء الضعفاء المتضررين من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وتعزيز سبل العيش المستدامة.

٤٩ - وفي النيجر، وقّع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية اتفاقا بشأن ١٥ خطة عمل تبلغ قيمتها ٣٨ مليون دولار للحد من مواطن الضعف في ٣٥ بلدة. واستفادت النيجر أيضا من ٣ ملايين دولار في إطار البرنامج الأفريقي للتكيف الهادف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، تم حشد ٦٢ مليون دولار (من أصل مبلغ مطلوب قدره ٣٤٩ مليون دولار) للمشروع الهادف إلى إنقاذ الأرواح وحماية وسائل العيش المتاحة للمجتمعات المحلية الضعيفة بشكل مزمن. وتشارك منظومة الأمم المتحدة في النيجر أيضا في وضع خطة للحد من مخاطر الكوارث تغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠. وتقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروعها الرامي إلى دعم اللجنة الوطنية لمكافحة استمرار العمل الجبري والتمييز وبناء قدرات المنظمات المحلية، ومن بينها رابطة الزعماء التقليديين، على تقديم الدعم إلى الضحايا. وقد مكنت هذه التدخلات النيجر من التصديق على بروتوكول سنة ٢٠١٤ الملحق بالاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري ومن اعتماد قانون تعديلي يهدف للقضاء على العمل الجبري. وفي الخطة الجديدة لأولويات بناء السلام، وافق صندوق بناء السلام على تخصيص مبلغ قدره ٤,٨ ملايين دولار للمساعدة على تمكين الشباب المنتمين للجماعات المحلية المعرضة لهذا الخطر في النيجر.

دال - تعزيز دور المرأة في مواجهة التحديات في منطقة الساحل

٥٠ - لا يزال إدماج المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة يندرج ضمن أولويات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبالإضافة إلى وضع برامج تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، قامت الأمم المتحدة، بقيادة مكتب المبعوثة الخاصة وبفضل الدعم التقني المقدَّم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتعزيز إدماج المنظور الجنساني في استراتيجيات وبرامج بلدان الساحل والمنظمات الإقليمية على النحو المتَّفَق عليه في خارطة الطريق بشأن التعاون بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة.

٥١ - وفي إطار جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز دور المرأة في منطقة الساحل، اشترك مكتب المبعوثة الخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي في تنظيم منتدى للمرأة في منطقة الساحل في نجامينا، يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، وكان ذلك في شراكة مع حكومة تشاد. وكان الهدف من هذا المنتدى هو التوصل إلى فهم أفضل لحالة المرأة في المنطقة، وتحديد الأولويات الناشئة والإجراءات العملية التي ينبغي اتخاذها لتعزيز دور المرأة في

تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمنطقة الساحل. وشارك في المنتدى وزراء الشؤون الجنسانية، وأعضاء البرلمان، والنساء من المناطق الريفية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا والنيجر.

٥٢ - وحاليا يقدم كل من مكتب المبعوثة الخاصة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الدعمَ لتنفيذ الإعلان الذي اعتمده المنتدى، ولا سيما لإنشاء منبر إقليمي للمرأة في منطقة الساحل. وما إن يشرع هذا المنبر في العمل سيساهم في إعداد تحليل إقليمي بشأن وضع المرأة، مما يؤدي إلى تعزيز الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الساحل.

٥٣ - وفي سياق المشروع المتعلق بـ ''إدارة الحدود والجماعات المحلية المقيمة على الحدود في منطقة الساحل''، سيُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود التي تقوم بها المرأة في منطقة الساحل، وينفذان، بالاشتراك مع الوكالات المعنية بالحدود في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أنشطة لتنمية القدرات وأنشطة تدريبية في مجال المسائل الجنسانية المتعلقة بإدارة الحدود، وسينشآن منبرا لإدارة المعارف يكون أداة للدعوة وإقامة شبكات للعاملين في هذا المجال وغيرهم من أصحاب المصلحة.

هاء - جهود حشد الموارد

٥٤ - من العناصر الرئيسية في ولاية المبعوثة الخاصة عملها بنشاط على دعم جهود حشد الموارد التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك عن طريق إشراك البلدان والمنظمات المانحة المحتملة من أجل التعجيل بتنفيذ مجموعة من المشاريع الإقليمية. غير أن أحد أهم العوائق الماثلة أمام جمع التبرعات يكمن في عدم وجود آلية لجمع التبرعات وإدارتها، وهو ما تشترطه غالبا الجهات المانحة مسبقا. ولهذا يعكف مكتب المبعوثة الخاصة وشركاء الأمم المتحدة في المنطقة، على إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء من أجل منطقة الساحل تابع للأمم المتحدة، وتحديد أهداف واضحة وهيكل إدارة واضح له. وبفضل آلية التمويل هذه، ستتمكّن الأمم المتحدة من الوفاء بالتطلعات التي أثارتها الاستراتيجية المتكاملة في أذهان حكومات وشعوب المنطقة من خلال استجابة الأمم المتحدة بصورة منسقة ومتسقة وتركز على التنفيذ. وسيجّمع الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التبرعات المقدَّمة من البلدان المانحة ومن القطاع الخاص، ويضيفها إلى مصادر التمويل الموجودة ولآليات التمويل التابعة لوكالات الأمم المتحدة، من أجل دعم الأنشطة الإقليمية المتخصصة في إطار الركائز الثلاث للاستراتيجية المتكاملة. وأشادت بعض البلدان المانحة بإنشاء

الصندوق الاستئماني، وقد أعرب بعضها بالفعل عن استعداده للمساهمة في الصندوق. وفي الوقت نفسه، أعربت بلدان ومنظمات مانحة أخرى عن رغبتها في تعزيز شراكتها مع منظومة الأمم المتحدة، ومع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من خلال تنفيذ مشاريع إقليمية محددة تتوافق مع أهدافها في هذه المنطقة.

٥٥ - والتمست مبعوثتي الخاصة أيضا الدعم من الاتحاد الأوروبي لكي يعزز شراكته البرنامجية والاستراتيجية مع الأمم المتحدة في إطار خطة العمل الإقليمية من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل والصندوق الاستئماني الأوروبي لمواجهة حالات الطوارئ من أجل تعزيز الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية في أفريقيا الذي تم الإعلان عنه.

خامسا - التنسيق

٥٦ - واصل مكتب المبعوثة الخاصة تقديم الدعم إلى مبادرات التنسيق في منطقة الساحل، بما في ذلك الآليات الإقليمية التي وضعتها بلدان المنطقة من قبيل منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط، والجهود الرامية إلى ضمان الاتساق في النهج التي اعتمدها الشركاء الدوليون في مجال الدعم الذي يقدمونه إلى المنطقة، وذلك من خلال إنشاء فريق اتصال غير رسمي من الشركاء الدوليين معني بمنطقة الساحل.

ألف - منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل

٥٧ - تحقق إنجاز كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في إنشاء منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل يعتبر آلية رئيسية لتنسيق التنفيذ الفعال للمبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل. وخلال الاجتماع الثالث الذي عقده أعضاء المنبر برئاسة مالي في باماكو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدوا عددا من القرارات، بما في ذلك توسيع نطاق عضوية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإنشاء مكتب للأمانة الفنية في باماكو وإنشاء أربعة أفرقة مواضيعية في إطار ركائز الحوكمة، والأمن، والقدرة على التكيف، والتنمية، بقيادة بوركينا فاسو وتشاد والنيجر وموريتانيا، على التوالي. والهدف من الأفرقة المواضيعية هو أن تدعم، في مجالات اختصاص كل منها، منبر التنسيق الوزاري في مجال التنسيق الفعال لتنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بمنطقة الساحل. واتُفق أيضا على أن يظل منبر التنسيق الوزاري الإطار السياسي الرئيسي لتنسيق مختلف الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة

بمنطقة الساحل بينما تركز المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الجوانب التنفيذية في الدول الأعضاء الخمس.

٥٨ - وبعد ذلك، نظمت الأمانة الفنية لمنبر التنسيق الوزاري، الذي يشترك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، سلسلة من الاجتماعات للإعلان رسميا عن بدء عمل الأفرقة العاملة المواضيعية واعتماد خطة للعمل، مع التركيز على التخطيط القطاعي للأنشطة البرنامجية الجارية في منطقة الساحل. وسوف تسمح عملية رسم الخرائط، التي تُنفذ بدعم من مجموعة من مراكز البحوث، لجميع أصحاب المصلحة بتحديد الثغرات وأوجه التآزر الممكنة بين مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في مجالات الأمن والحوكمة والقدرة على التكيف والتنمية.

باء - المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

٥٩ - أبلغتُ مجلس الأمن في تقريري الأخير (S/2014/397)، بإنشاء بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ”المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل“ لتعزيز رؤية مشتركة للتنمية والأمن بين أعضائها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تطورت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتصبح ”إطارا مؤسسيا للتنسيق والرصد في مجال التعاون الإقليمي“، وذلك باعتماد اتفاقية بين البلدان الأعضاء الخمسة خلال مؤتمر قمة استثنائي عُقد في نواكشوط، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعملا بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/PRST/2014/17)، الذي شجع فيه ممثلي الخاص على مواصلة التعاون مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية الأخرى، دعمت الأمم المتحدة مبادرات إقليمية مشتركة ونفذتها مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٦٠ - وقامت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بعدة مبادرات رامية إلى تعزيز التعاون الأمني بين دولها الأعضاء، بسبل منها عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء أركان الدفاع وإنشاء منبر للتعاون الأمني من أجل إنشاء شبكة متكاملة لتبادل المعلومات العملية، والعمل كإطار للتدريب في مجالي الأمن وإدارة الحدود. ويدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تفعيل المنبر، وذلك عن طريق المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وتعكف المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أيضا على تعزيز قدرات التعاون الأمني الإقليمي عن طريق القيام بعمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود بدعم من الشركاء، وخاصة فرنسا، من خلال عملية بارخان.

جيم - عملية نواكشوط

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت عملية نواكشوط المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس ٢٠١٣، مركزها بوصفها الآلية الأكثر شمولية لتعزيز التعاون الأمني في الإقليم. وفي إطار عملية نواكشوط، عُقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول، واجتماعات نصف شهرية لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن، واجتماعات نصف سنوية لوزراء الشؤون الخارجية والدفاع والأمن في البلدان المشاركة. وكانت الاجتماعات بمثابة منابر لاستعراض الحالة الأمنية في المنطقة، وتعزيز التعاون الأمني، واستعراض أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. واتخذت خطوات من أجل إنشاء نظام اتصالات مأمون لتبادل المعلومات الأمنية فيما بين البلدان المشاركة، فضلا عن العديد من أنشطة بناء القدرات.

دال - فريق الشركاء الدوليين غير الرسمي لمنطقة الساحل

٦٢ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبعد مضي عام عن زيارتي إلى منطقة الساحل، مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومفوض للاتحاد الأوروبي المكلف بالتعاون والتنمية الدوليين اجتمع المبعوثون والممثلون الخاصون لمنطقة الساحل من المؤسسات الخمس، في باماكو، لتقييم جهودنا الجماعية، ومناقشة سبل تعزيز التنسيق وضمان توجيه رسالة موحدة إلى المنطقة. وأسفر الاجتماع عن إنشاء فريق الاتصال غير الرسمي للشركاء الدوليين لمنطقة الساحل، الذي يعمل كمنتدى من أجل ضمان توجيه رسالة موحدة، و تيسير جهود دبلوماسية متضافرة وتنسيق الدعوة بشأن المسائل ذات الصلة بمنطقة الساحل في أوساط الشركاء الدوليين. وفي اجتماع عقد في لاهاي، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وافق أعضاء فريق الاتصال غير الرسمي على منح بلجيكا والنرويج وإسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضوية المبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل.

سادسا - الملاحظات والاستنتاجات

٦٣ - لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات أمنية وإنمائية واجتماعية - اقتصادية خطيرة. وما زال انتشار الأسلحة وحرية تنقل الجماعات المسلحة عبر الحدود ووجود الجماعات الإرهابية يؤثر سلبا في سبل كسب العيش والحكم الرشيد والتنمية البشرية في المنطقة. وفي ضوء هذه الحالة، أرحب بإنشاء وتشغيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات من أجل

التصدي لجماعة بوكو حرام. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم فرقة العمل، والتأكيد على ضرورة أن تنفذ عملياتها مع التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي. كما أهنئ مالي وفريق الوساطة بقيادة الجزائر على التوقيع على اتفاق للسلام، آملا أن يؤدي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين لجميع الماليين.

٦٤ - ولا يزال الاتجار بالمخدرات تجارة مربحة تستفيد من التواطؤ فيما بين الجماعات المسلحة والحركات المتطرفة وتتم تحت حمايتها في جميع أنحاء منطقة الساحل. ونظرا للآثار المترتبة على النزاعات المسلحة الثلاثة النزاعات القائمة في كل من مالي وليبيا والنزاع المتعلق بتنظيم بوكو حرام، يتعين على دول الساحل أن تعطي الأولوية لتمويل قطاع الأمن على حساب تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الحاسمة الأخرى التي تتوقف عليها التنمية الطويلة الأجل في المنطقة. ولعكس هذا الاتجاه، يجب استكمال التدخلات الأمنية ببرامج تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٦٥ - وإنه ليساورني قلق إزاء الآفاق القاتمة التي يواجهها الملايين من الشباب في منطقة الساحل بسبب التهميش الاجتماعي - الاقتصادي، والتدهور البيئي وانعدام إمكانية الحصول على التعليم وعدم كفاية فرص العمل. ويحدث ذلك في خضم ازدهار ديموغرافي في منطقة هي في حاجة ماسة إلى الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة والتوظيف والبنية الأساسية. ويتعين على بلدان المنطقة أن تفعل المزيد بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تعزيز الحكم الرشيد، بسبل منها الخطط اللامركزية الفعالة وتعزيز السبل المستدامة لكسب الرزق، بطرق منها تعزيز الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة ومباشرة الأعمال الحرة من أجل حماية البيئة. ومن خلال معالجة هذه المسائل، يمكن توفير فرص للشباب في المنطقة، وعكس اتجاه تيار الهجرة الجماعية والتطرف والتجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة.

٦٦ - وفي الاستراتيجيات المتعددة المتعلقة بمنطقة الساحل دليل على اعتراف المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بضرورة التعجيل بمعالجة الحالة في منطقة الساحل على نحو مستدام. ومع ذلك، لا يمكن النجاح إلا من خلال التنسيق والتعاون الفعالّين بين الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والبلدان في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، أحث جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع الدولي على تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد البرنامجي، بسبل منها الاستفادة من الآليات القائمة من أجل معالجة القضايا الملحة التي تواجهها منطقة الساحل. وتُنفذ الأمم المتحدة جهودها في المنطقة بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وسوف تضاعف الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز شراكاتنا مع هذه الجهات الفاعلة استنادا إلى مواطن قوتها والمزايا النسبية لكل منها.

٦٧ - وقد قطعت استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أشواطا كبيرة في تعبئة الشراكات وتيسير الملكية الوطنية والإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار في المنطقة. وأثني على الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تعزيز التكامل في مجال البرمجة بما يتماشى مع الروح الحقيقية لوحدة العمل في الأمم المتحدة. وستستمر الاستراتيجية المتكاملة في توجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة بلدان الساحل في التصدي لتلك التحديات من منظور إقليمي، مع احترام الملكية الوطنية وتشجيعها. وتحقيقا لهذه الغاية، تكثف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها جهودها الرامية إلى وضع نهج إقليمي حقا لمواجهة الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل. وتنفيذا للاستراتيجية المتكاملة، سوف تواصل الأمم المتحدة الاستفادة من قدرتها التنظيمية للجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل المساعدة على مواجهة التحديات الإقليمية ودعم الجهود المبذولة في مجالي تعبئة الموارد والدعوة.

٦٨ - وما تنفيذ استراتيجية منطقة الساحل إلا مثال ملموس على نهج معد خصيصا لمنع نشوب النزاعات على أساس الشراكات والمشاركة الإقليمية وتعزيز القدرات الوقائية على النحو المبين في تقريري الأخير المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357-S/2015/682). ويجب أن تظل الاستراتيجية أيضا آلية مرنة يتعين استعراضها وصقلها باستمرار، عن طريق التشاور والتعاون مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وأُثني على قيادة مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل، والموظفين العاملين في مكتبها في تعبئة الدعم المقدم إلى الاستراتيجية وتعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وبلدان المنطقة والجهات المانحة لتشجيع استجابة شاملة من أجل عكس بعض الاتجاهات الأكثر إثارة للقلق التي نلاحظها في منطقة الساحل، تمشيا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
